مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتأثيراته الإستراتيجية على دول الخليج العربية

إعداد
د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (٨)

أكتوبر ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتأثيراته الإستراتيجية على دول الخليج العربية

إعداد
د. محمد بدري عيد

تقدير موقف
العدد (٨)

أكتوبر ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

مقدِّمة..... ١١

أولًا: ملابسات عودة «طالبان» إلى حكم أفغانستان..... ١٣

ثانيًا: مبررات الانسحاب الأميركي والتحفظات عليه..... ١٧

ثالثًا: الانسحاب الأميركي من افغانستان وتأثيراته على الشرق الأوسط والخليج العربي..... ٢١

رابعًا: حسابات الربح والخسارة الدولية والإقليمية في أفغانستان.... ٢٦

خامسًا: دول مجلس التعاون الخليجي وتطورات المشهد الأفغاني.... ٣١

سادسًا: الاستنتاجات والتَّوصيات..... ٣٣

قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٣٧

مقدِّمة

شهدت أفغانستان التي كانت مسرحًا مباشرًا ورئيسًا وأوليًّا لرد الفعل الأميركي الانتقامي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تطورات دراماتيكية- مفاجئة وغير متوقعة- في الذكرى العشرين لهذه الأحداث، بالتزامن مع انسحاب آخر جندي أميركي من هذا البلد الملقب بـ «مقبرة الإمبراطوريات»، وذلك إيذانًا بنهاية أطول وأعقد حرب خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها خارج أراضيها والتي امتدت لأكثر من عقدين من الزمن.

فقبل أقل من شهر على إحياء ذكرى هجمات ١١ سبتمبر، وعشية إتمام الانسحاب الأميركي الكامل والنهائي من أفغانستان في ٣١ أغسطس ٢٠٢١، تمكنت حركة «طالبان» المتشددة من استعادة حكم البلاد بعد ٢٠ عامًا من إزاحتها عن السلطة من خلال الحرب التي شنتها واشنطن عليها؛ لإيوائها قادة تنظيم «القاعدة» الإرهابي الذي تبنى هجمات واشنطن ونيويورك عام ٢٠٠١، وأسفرت عن مقتل وجرح آلاف الضحايا المدنيين.

وقد شكل هذا التطور السريع في وتيرته الزمنية، والمتسع في مداه الجغرافي، والعميق في دلالاته الإستراتيجية، الاهتمام الدولي والإقليمي، لما ينطوي عليه من تأثيرات وتداعيات جيواستراتيجية تتجاوز الحدود الجغرافية لأفغانستان ذات الموقع الحاكم في قلب آسيا، إلى الجوار الإقليمي القريب، والنطاق الحيوي الأبعد نسبيًّا في الشرق الأوسط.

ويكفي للدلالة على ذلك الإشارة إلى امتلاك أفغانستان حدودًا مشتركة ليست بالقصيرة مع كل من: الصين وباكستان وإيران ودول آسيا الوسطى وريثة الاتحاد السوفيتي السابق والتي ترتبط بعلاقات وطيدة حاليًّا مع روسيا الاتحادية، ما يجعل أفغانستان تُشكل نظمًا دقيقًا وبالغ الأهمية لعلاقات توازن القوى الدولية والإقليمية في منطقة الحزام الاستراتيجي الآسيوي-الشرق أوسطي، وفي القلب منه منطقة الخليج العربي.

تأسيسًا على ذلك، يجتهد تقرير تقدير الموقف هذا في تسليط الضوء على مبررات قرار إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في الإسراع بالانسحاب من أفغانستان، وحسابات الربح والخسارة للقوى الدولية والإقليمية في هذا البلد، مرورًا باستبصار الموقف الخليجي من تطورات المشهد الأفغاني بعد عودة حركة «طالبان» للحكم مجددًا، والتداعيات المحتملة على دول مجلس التعاون الخليجي، ووصولًا إلى استشراف السيناريوهات المُرجحة للتعامل مع الأوضاع الجديدة القائمة في كابول.

أولًا ـ ملابسات عودة «طالبان» إلى حكم أفغانستان:

منذ سيطرتها على أفغانستان، تسعى طالبان إلى تقديم نفسها في صورة أكثر ميلًا للمصالحة والتسامح قائلة بأنها لن تسمح باستخدام البلاد لشن هجمات على دول أخرى وأنها ستحترم حقوق المرأة في إطار الشريعة الإسلامية.

أعلنت طالبان في ١٥ أغسطس ٢٠٢١م، سيطرتها على القصر الرئاسي بعد دخولها العاصمة كابول بدون مقاومة تذكر من قبل قوات الجيش الأفغاني، وذلك بعد أيام قلائل من التقدم المباغت والسريع في عموم محافظات البلاد، فيما توارى كبار المسئولين السابقين عن المشهد السياسي، بمن فيهم الرئيس أشرف غني، الذي برر في خطاب وجهه إلى الشعب الأفغاني حول تطورات الوضع استقالته ومغادرته البلاد، قائلًا: «اضطررت للمغادرة للحيلولة دون إراقة الدماء وتجنب كارثة كبرى.. طالبان عزمت على إراقة الدماء إذا بقيت في السلطة»، في تلميح إلى احتمال انزلاق أفغانستان إلى الفوضى الشاملة واندلاع حرب أهلية، لكنه لفت إلى وجود ما يشبه الصفقة لتسليم الحكم طواعية إلى حركة طالبان وقال: «إن المفاوضات مع طالبان كانت تتضمن تأمين كابل وانتقال سلمي للسلطة» [١].

ومع سقوط العاصمة كابول، عادت «طالبان» إلى حكم البلاد بعد عشرين عامًا من إطاحة الولايات المتحدة الأميركية لها في نوفمبر ٢٠٠١م حين استضافت الحركة تنظيم «القاعدة» الإرهابي الذي تبنى هجمات ١١ سبتمبر، ورفضها إغلاق معسكراته وتسليم قادته.

ويشير الانهيار السريع للقوات الأفغانية إلى مدى هشاشة الوضع الأمني في البلاد، الذي ظل مرتكزًا بشكل شبه مطلق على وجود القوات الأجنبية، التي ما إن انسحب الجزء الأكبر منها حتى سقطت المحافظات الواحدة تلو الأخرى بكل سهولة في أيدي مقاتلي «طالبان»، فيما يشبه تأثير «الدومينو».

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة والاهتمام في هذا السياق أن سيطرة «طالبان» على مناطق واسعة في أفغانستان كان محتملًا، لكن ليس بهذه السهولة والسرعة، فقد استغلت الحركة بدء انسحاب القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي «الناتو» في مايو ٢٠٢١م؛ لسد الفراغ الأمني المتوقع نتيجة هذا الانسحاب، ومن ثم قامت بتوسيع رقعة نفوذها في أفغانستان على مدار ثلاثة أشهر.

وكانت أطلقت مفاوضات سلام في سبتمبر من العام الماضي احتضنتها الدوحة بين الحكومية الأفغانية وحركة «طالبان»، وجاءت الوساطة القطرية بدعم من الولايات المتحدة؛ لإنهاء ما يقارب أربعين عامًا من النزاع المسلح بالبلاد.

وواجهت «طالبان» بعض جيوب المقاومة لاسيما في منطقة «وادي بانشير» شمال شرقي أفغانستان والممتدة حتى حدود الصين وطاجيكستان، بقيادة زعيم «تحالف الشمال» أحمد مسعود نجل أحمد شاه مسعود الذي اغتاله تنظيم «القاعدة»، لكن الحركة سرعان ما تمكنت من التغلب على هذه المقاومة، وأعلنت بسط سيطرتها على كامل أفغانستان.

وبعد نحو ثلاثة أسابيع من دخولها العاصمة كابول، شكلت «طالبان» في السابع من سبتمبر حكومة مؤقتة؛ لتصريف الأعمال وإدارة شؤون البلاد

برئاسة الملا محمد حسن أخوند، فيما تولى الملا عبد الغني برادر منصب رئيس الوزراء.

وضمت هذه الحكومة خمسة وزراء هم من سجناء سابقين في معتقل غوانتانامو الأميركي، كما أن سراج الدين حقاني الذي يشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة هو نجل مؤسس شبكة حقاني، التي تصنفها الولايات المتحدة كجماعة إرهابية.

وعشية إعلان حكومة طالبان، رفع مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «إف.بي.آي» المكافأة المخصصة لكل من يقدم معلومات تساعد في اعتقال حقاني، من خمسة إلى ١٠ ملايين دولار[٢].

وتتهم واشنطن حقاني بالمشاركة في شن هجمات عبر الحدود ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف في أفغانستان، وتتهمه بالتورط في التخطيط لمحاولة اغتيال الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي عام ٢٠٠٨م، كما أنه مطلوب من قبل مكتب «إف.بي.آي» للاستجواب فيما يتعلق بالهجوم على فندق في كابول في يناير ٢٠٠٨م أسفر عن مقتل أشخاص بينهم أميركي.

وعكست هذه الخطوة تناقضًا واضحًا بين الخطاب السياسي المُعلن لـ «طالبان» الذي اتسم بالانفتاح وإظهار التسامح وبين نهجها العملي المتسم بالتشدد والانغلاق، مما يثير المخاوف من أن تكون الفترة الجديدة من حكم «طالبان» نسخة مكررة من تجربتها الأولى في الحكم خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١م، بل ربما تكون الفترة الجديدة أكثر تشددًا من ذي قبل.

واستقبل المجتمع الدولي حكومة طالبان بحالة من الفتور والحذر والانتقاد بسبب عدم تمثيلها التنوع العرقي والديني في البلاد، إذ تضمنت

عدد محدود من أقليات الطاجيك والأوزبك فيما خلت من أي تمثيل لأقلية الهزارة الشيعية.

وأكدت دول العالم- بما فيها الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي- أنها سترقب سلوك الحكومة الجديدة والسياسة الخارجية التي ستنتهجها قبل الدخول في اتصالات مباشرة مع الحكم الجديد في كابول ومنحه الاعتراف الرسمي[٣].

ودعت «طالبان» واشنطن إلى فتح صفحة جديدة والمشاركة في إعادة إعمار أفغانستان إذا كانت ترغب في ذلك، معربة عن عدم ممانعتها في إقامة علاقات مع واشنطن[٤].

يشار إلى أن «طالبان» نشأت عام ١٩٩٤م خلال الحرب الأهلية التي دارت رحاها في أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفيتية منها في ديسمبر عام ١٩٨٩م.

وقامت الحركة على أساس ديني متطرف على يد مؤسسها الملا محمد عمر، ويغلب على عناصرها انتماؤهم إلى قبائل (البشتون) وقد تشكلت الحركة في بدايتها من طلاب كانوا يدرسون الشريعة الإسلامية في باكستان المجاورة قبل أن تتمدد وتكتسب قوتها في أقاليم البشتون الواقعة بين باكستان وأفغانستان..

وتمكنت الحركة الوليدة المتشددة خلال عامين فقط من تأسيسها من اقتحام العاصمة كابول وبسطت سيطرتها على نحو ٨٠٪ من أراضي أفغانستان، معلنة عام ١٩٩٦م عن قيام «إمارة الدولة الإسلامية في أفغانستان».

وتواجه «طالبان» في عهدها الجديد لحكم أفغانستان جملة من التحديات الرئيسة أهمها: فك العزلة الدبلوماسية الخارجية لاسيما من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وكسب شرعية لدى الرأي العام الأفغاني، ومواجهة كارثة إنسانية محتملة بسبب أزمات النازحين، والإسراع بالتنمية الاقتصادية التي ستكون بحاجة لمساعدات ودعم المجتمع الدولي، والمخاطر الأمنية المرجح أن تهدد الأمن الداخلي من قبل ما يعرف بتنظيم «داعش-خراسان»، والذي تبنى بالفعل مجزرة مطار كابول خلال الانسحاب الأميركي منه أواخر شهر أغسطس الماضي وراح ضحيته مئات القتلى والجرحى.

ثانيًا- مبررات الانسحاب الأميركي والتحفظات عليه:

جاء قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن بسحب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول الذكرى العشرين لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ترجمة لوعد قطعه على نفسه عقب توليه مهامه الرئاسية في يناير ٢٠٢١م، حين أكد آنذاك أنه سيعمل على إنهاء حروب أميركا الطويلة.

وتضمنت هذه الخطوة سحب نحو ٢٥٠٠ عسكري، وأكثر من ١٦ ألف متعاقد مدني مع تجهيزاتهم، كما شمل الانسحاب قرابة ٧ آلاف عسكري من حلف «الناتو».

واستند الرئيس بايدن في قرار الانسحاب النهائي من أفغانستان إلى مبررات منطقية وعملية، جوهرها أن الولايات المتحدة تواجه تحديات أعظم في أماكن أخرى، وأن مشاركتها العسكرية في أفغانستان أفرزت نتائج مخيبة للآمال من منظور الأمن القومي الأميركي.

وتعرضت إدارة بايدن لانتقادات شديدة سواء من الداخل الأميركي أو من جانب الحلفاء الأوروبيين؛ بسبب طريقة إدارتها لعملية الانسحاب التي تقررت بموجب اتفاقية الانسحاب الموقعة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وسط تحذيرات استخباراتية أميركية من وجود احتمالات مرتفعة لعودة طالبان إلى الحكم وإمكانية تحول أفغانستان إلى بؤرة استقطاب لتيارات متشددة تستهدف الولايات المتحدة ودولًا أخرى في المنطقة.

فقد اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن إدارة بايدن اتخذت قرار الانسحاب من أفغانستان لـ«أسباب سياسية داخلية»[٥].

فمع توليه مهامه الرئاسة مطلع عام ٢٠٢١، أكد بايدن التزامه باتفاق إدارة سلفه دونالد ترامب مع طالبان، الذي أصر على التفاوض مع الحركة الأفغانية التي كانت تشن هجمات ضد القوات الدولية في أفغانستان ومنها القوات الأميريكية، ورأت إدارة ترامب أنه في حال نجاح المفاوضات مع «طالبان» يمكن الانسحاب على نحو تحصل فيه الولايات المتحدة على بعض الضمانات بعدم استضافة أفغانستان أي «تنظيم إرهابي» مستقبلًا.

وبالفعل أجرت إدارة بايدن مفاوضات مع حركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة وانتهت بتوقيع اتفاقية سلام معها نصت على انسحاب أميركي كامل ينتهي مطلع مايو ٢٠٢١، مقابل أن تقطع الحركة علاقاتها مع القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى.

وكانت طالبان تسيطر عند توقيع اتفاق الدوحة المشار إليه على ما يقرب من نصف مساحة أفغانستان، وبالتالي اعتبرت واشنطن هذا الاتفاق كانتصار سياسي كبير لها.

وفي أبريل ٢٠٢١، أعلن أن القوات الأميركية البالغ عددها حينها ٣٥٠٠ جندي، وقوات الناتو، والتي كانت تعدُّ ٧٠٠٠ جندي، ستبدأ بالانسحاب من أفغانستان مطلع مايو ٢٠٢١، بدلًا من أن ينتهي الانسحاب في ذلك التاريخ، بحسب الاتفاق الأصلي، على أن تتم انسحابها الكامل قبل تاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢١م.

لكن في ٨ يوليو ٢٠٢١م، قرر الرئيس الأميركي جو بايدن أن يكون موعد انسحاب القوات الأميركية هو نهاية أغسطس ٢٠٢١، وأكد أن إدارته تعكف على وضع خطط؛ لمنع تنظيم القاعدة والتنظيمات الأخرى من تعزيز وجودها في أفغانستان، بما في ذلك قيام القيادة المركزية الوسطى الأميركية، التي تقع أفغانستان ضمن نطاق عملها، بنقل بعض قواتها إلى باكستان أو طاجيكستان؛ لتوفير قدرة على الرد السريع في حال بروز أي تهديد في أفغانستان[٦].

ومن جهة أخرى، قدرت إدارة بايدن أن الجيش الأفغاني قادر على التصدي لطالبان، لفترة قد تصل إلى عامين، ما يسمح بالوصول إلى تسوية شاملة مع الحركة المتشددة.

ورفض بايدن نفسه في مقابلة صحافية عقد مقارنة بين سايغون الفيتنامية وما قد يحدث في كابول في حال انسحاب القوات الأميركية، مشددًا على أن «طالبان ليست جيش فيتنام الشمالية». وذهب أبعد من ذلك حينما قال: «إنه لا يرجح سقوط كابول في يد طالبان»[٧].

وهكذا استند قرار الانسحاب الأميركي من أفغانستان إلى اعتقاد إدارة بايدن وأجهزتها الأمنية والعسكرية أن القوات الأفغانية قادرة على صد هجمات طالبان، خصوصًا على العاصمة كابول. وعبر مستشارو الرئيس

الأميركي عن ثقتهم بأن طالبان لن تتمكن من السيطرة على أي عاصمة من عواصم أقاليم أفغانستان الـ ٣٤ قبل خريف ٢٠٢١ على أقل تقدير[٨].

وحتى ١٣ أغسطس ٢٠٢١م، أي قبل يوم واحد من محاصرة طالبان لكابول ودخولها، كان الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية، جون كيربي، يؤكد أن العاصمة غير مهددة.

من جهة ثانية، لم يكن، كما يبدو، لدى الوكالات الاستخبارية الأميركية معلومات كافية عن قدرات طالبان وعتادها وأعداد مقاتليها وخططها[٩].

فقد كان ميزان القوى يميل بقوة إلى صالح الجيش الأفغاني الذي يفوق عدد أفراده أعداد مقاتلي طالبان بحوالى أربعة أضعاف، كما أنه يمتلك أسلحة أكثر تقدمًا، ولديه قوة جوية، وإن كانت محدودة، فضلًا عن التدريب والتمويل والموارد التي أتاحتها له واشنطن. وهذا ما كان يعوّل عليه الرئيس بايدن، وأشار إليه في خطابه في يوليو ٢٠٢١ لمّا برر قراره الانسحاب من أفغانستان، من أن الولايات المتحدة وحلفاءها دربوا وسلحوا مئات الآلاف من الأفغان، منهم أكثر من ٣٠٠ ألف جندي ورجل أمن في مواجهة ٧٥ ألف مقاتل من طالبان[١٠].

في المقابل، تبين أن لدى طالبان قدرات عسكرية أكبر مما قدرها الأميركيون، وقد تعززت هذه القدرات بسبب ما غنمته الحركة من الأسلحة الأميركية المتطوّرة.

وعزى بعض المحللين ما وصفوه بالفشل الأميركي في أفغانستان إلى عدة أخطاء استراتيجية وقعت فيها واشنطن، وتمثلت في التالي[١١]:

١- فشل الولايات المتحدة في ترويض الجماعات المتطرفة التي لعبت دورًا محوريًّا منذ نشأتها داخل أفغانستان خلال الغزو السوفيتي لهذا البلد منذ

عام ١٩٧٩م، وكذلك دعمها لـ«أمراء الحرب» خلال الحرب الأهلية التي أعقبت الانسحاب السوفيتي أواخر ثمانينات القرن الماضي.

٢- عدم قدرة واشنطن على توفير الشرعية المجتمعية للحكومات الأفغانية المتعاقبة على مدار العشرين عامًا الأخيرة منذ عام ٢٠٠١م، وفشل هذه الحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة من الشعب الأفغاني، مما ساهم في توفير بيئة خصبة للتطرف وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.

٣- إقدام الولايات المتحدة على اتخاذ قرار الانسحاب النهائي من أفغانستان قبل التوصل لاتفاق سلام شامل ومستقر بين حكومة كابول وحركة «طالبان».

ثالثًا- الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتأثيراته على الشرق الأوسط والخليج العربي:

بات في حكم المؤكد أن تطورات الأوضاع السياسية والأمنية المترتبة على الانسحاب الأميركي من أفغانستان وبخاصة عودة «طالبان» للسلطة من جديد، ستكون له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة- الآنية والمستقبلية- على إقليم الشرق الأوسط عمومًا، ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص.

١. التأثيرات الإستراتيجية العامة المُرجحة:

أ) ارتفاع مستوى المخاطر الأمنية على أمن واستقرار دول الخليج، في ضوء الخشية من أن تتحول أفغانستان مرة أخرى تحت حكم طالبان إلى ملاذ آمن وتربة خصبة للتطرف، وعودة ظاهرة «الأفغان العرب»

الذين انضموا لتنظيمات مسلحة في أفغانستان؛ لقتال الاتحاد السوفيتي في ثمانينات القرن العشرين. وبعد انتهاء الحرب هناك، عاد الكثير من هؤلاء إلى بلادهم، وشارك بعضهم في تأسيس جماعات مسلحة متطرفة نفذت عمليات إرهابية يومية، كما في حالات: مصر، والجزائر، واليمن.

ب) تزايد المخاوف من انتشار الفكر المتطرف مرة أخرى وظهور تنظيمات إرهابية جديدة على شاكلة تنظيمي «القاعدة» و«داعش» بعد سيطرة طالبان على الحكم مجددًا، على غرار ما حدث بعد سيطرت « داعش» على أجزاء من العراق وسوريا عام ٢٠١٤م.

ولا يستبعد بعض المراقبين أن تقدم الحركة «طالبان» نفسها كـ«ملهم» للجماعات المتطرفة في المنطقة.

ويعزز من هذه المخاوف استمرار الارتباط بين «طالبان» وتنظيم «القاعدة»، كما ترتبط الحركة بعلاقات مع «داعش- خراسان» الإرهابي، الذي قد يستغل حالة الفراغ الأمني في أفغانستان، وينشط حركته، ويبدأ في استقطاب الشباب العرب الراغبين في القتال.

ج) قد يعاود تنظيم «القاعدة» تجديد نفسه في أفغانستان، بحيث يشكل تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة في غضون المستقبل المنظور.

ورغم هذه المخاوف يرى مراقبون أن «القاعدة» باتت تنظيمًا هشًّا يعاني من الانقسامات الداخلية منذ مقتل زعيمه أسامة بن لادن، كما أن حركة طالبان لم تعد بحاجة إلى هذا التنظيم كما كان الأمر في التسعينات، بل أصبحت عبئًا عليها.

د) تزايد احتمالات تراجع الثقة بالولايات المتحدة ومصداقيتها بين حلفائها في المنطقة والعالم؛ فالطريقة التي تخلت بها واشنطن عن حلفائها في

أفغانستان توحي بأنها باتت تميل إلى التخفف من أي التزام يمكن أن يمثل عائقًا لتوجهها نحو التركيز على التحديات والتهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، مثل صعود الصين.

ولذلك حرصت واشنطن على طمأنينة حلفائها في المنطقة، من خلال الجولة الخليجية التي قام بها وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في الخامس من سبتمبر ٢٠٢١م، وشملت كل من: السعودية وقطر والبحرين والكويت، حيث قدم الشكر لدول الخليج وفي مقدمتهم الكويت وثمن دورها الإنساني في تسهيل العبور الآمن؛ لإنجاح خطة الإجلاء الأميريكية من أفغانستان.

وقد شدد وزير الدفاع الأميركي خلال زيارته للكويت على موقف واشنطن الثابت والداعم لأمن دولة الكويت واستقرارها والوقوف دائمًا إلى جانبها[١٢].

هـ)- احتمالات تحول أفغانستان إلى ساحة صراع جديد، حيث إن نشوء فراغ أمني قد يشجع التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في الفترة المقبلة.

٢. الانسحاب من أفغانستان ومستقبل الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط والخليج:

مع رحيل الولايات المتحدة عن أفغانستان، يبرز التساؤل بشأن احتمالات تكرار هذا السيناريو مع الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي، لاسيما مع خفض الولايات المتحدة لعدد قواعدها العسكرية

وعديد قواتها العاملة في العراق عقب الهجمات التي تعرضت لها منشآت عسكرية ودبلوماسية أميركية في العراق على خلفية اغتيال واشنطن للقائد السابق لفيلق القدس الإيراني قاسم سليماني مطلع عام ٢٠٢٠م.

ودون الخوض في تفاصيل الجدل المحتدم، منذ سنوات، في الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية، بشأن إنهاء أو تقليص أو إبقاء الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، فإن ثمة اعتبارات موضوعية ومصالح إستراتيجية عُليا لواشنطن ترجح عدم تكرار سيناريو الانسحاب الأميركي من أفغانستان في منطقة الخليج العربي خصوصًا.

فمن جهة أولى، ستظل الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير ولفترة زمنية ليست بالقصيرة ولا حتى المتوسطة على إمدادات النفط والغاز الطبيعي الوارد من الخليج.

ومن جهة ثانية، لن تغامر أي إدارة أميركية بتعريض أمن واستقرار حلفاء واشنطن في المنطقة لمخاطر التهديدات الإيرانية، لاسيما في ضوء استمرار الطموحات التوسعية لطهران في المنطقة، وسعيها الدؤوب لامتلاك السلاح النووي.

كما أن الانسحاب الأميركي من الخليج يمكن أن يقوض مصداقية الردع التقليدي للولايات المتحدة، ويمكن لطهران أن تقرر التحرك بشكل أكثر عدوانية، لأنها ترى تراجع الولايات المتحدة كدليل على أن واشنطن لم تعد ملتزمة بالدفاع عن دول الخليج.

كذلك فإن دول الخليج يمكن أن ترى أيضًا الولايات المتحدة بأنها لم تعُد شريكًا أمنيًّا موثوقًا به، وأن تلجأ إلى تطوير برامجها النووية الخاصة بها، ما يدفع المنطقة نحو سباق تسلح في الخليج؛ وبالتالي، سيظل الوجود

العسكري الأميركي قائمًا، مع منح مرونة تتصل بحجم القوات التي سيتم الإبقاء عليها ، ونوعيتها، وتسليحها.

وهذه الأمور من المرجح أن تخضع للكيفية التي تدرك بها واشنطن التهديدات الموجهة لمصالحها في المنطقة، لتلك المصالح، وتقديرها لكلفة العوائد والمخاطر.

ومن جهة ثالثة، سيؤدي عدم الاستقرار في المنطقة المترتب على أي انسحاب أميركي منها إلى تهديد شركاء واشنطن، وخلق ملاذات آمنة للجماعات التي تسعى لمهاجمة الولايات المتحدة.

ومن جهة رابعة، فإن الخسائر البشرية للقوات الأمريكية المتمركزة في دول الخليج تكاد تكون صفرًا ، كما أن تكلفة وجودها في المنطقة محدودة.

ومن منظور إستراتيجي عام، يمكن القول بقدر كبير من الاطمئنان العملي، أنه من غير المرجح أن تخرج أو تبتعد الولايات المتحدة عن منطقة الشرق الأوسط برغم خروجها من أفغانستان، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- استمرارية المصالح الإستراتيجية الأميركية الرئيسة في الشرق الأوسط، سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية.
- خشية واشنطن من تحول الشرق الأوسط إلى مصدر لتهديد مصالح أميركا أو حلفائها في المنطقة وفي مقدمتهم إسرائيل، سواء من خلال الدول المنتجة للأسلحة النووية أو تفشي الإرهاب.
- بقدر ما يترتَّب على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان من تحديات لدول الخليج، إلا أنه يفتح أمامها فرصًا لبناء نفوذ مستقل عن الولايات المتحدة، وتعزيز أفق التعاون مع كل من: الصين والهند وباكستان.

رابعًا- حسابات الربح والخسارة الدولية والإقليمية في أفغانستان:

تترقب القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية الساعية إلى توسيع نفوذها السياسي، التطورات الجارية على الساحة الأفغانية بعد عودة حركة «طالبان» للحكم مجددًا، وتتابعها بحذر بالغ، لما لها من مصالح حيوية وتطلعات توسعية تتخطى محيطها الجيوبوليتكي المباشر.

ويمكن بيان الملامح العامة لخريطة مصالح ومواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الأحداث الراهنة في أفغانستان على النحو التالي:

١. القوى الدولية:

أ)- روسيا الاتحادية:

تنظر روسيا الاتحادية إلى صعود «طالبان» إلى السلطة من جديد بحالة من الرضا والحذر، فمن جهة أولى تعتبر موسكو أن هذا الأمر كهزيمة سياسية غريمتها واشنطن.

ومن جهة أخرى، تترقب روسيا سياسات طالبان العملية لاسيما مواقفها من التنظيمات المتطرفة؛ إذ لدى موسكو نفوذ ومصالح حيوية في استقرار جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما ما يتصل بمنع تغلغل الجماعات المتطرفة أو انتقالها إلى تلك الدول مما قد يقوض الأمن القومي الروسي.

ب)- الصين:

انتهجت الصين خلال العقد الماضي، استراتيجية «رمادية» في أفغانستان مبنية على زيادة نفوذها عبر سياسة لا تخل بمبدأ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول.

وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية الصينية بتموضع القوات الأمريكية، وأدائها في مواجهة حركة طالبان، ومفاوضات السلام، ومدى ثقة بكين في قدرة الحكومة المركزية في كابول على الحفاظ على الاستقرار المرتبط مباشرة باستثمارات الحزام والطريق.

وتبنت الصين رؤية تعكس إيمانها بأن الولايات المتحدة لن تنجح في إلحاق هزيمة حاسمة بحركة طالبان، وأن الحركة ستستمر في السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي الأفغانية بعد انسحاب القوات الأمريكية، وربما تصبح مشاركًا في الحكم.

وقاد هذا الاعتقاد، الذي ثبتت صحته لاحقًا، إلى توظيف الصين روابطها الوثيقة مع باكستان؛ لتعزيز علاقاتها بطالبان. وبات ملحوظًا أن الولايات المتحدة لا تشعر بارتياح تجاه هذه العلاقات بين الصين وطالبان؛ إذ كانت تأمل، بضغط من حكومة كابول، بأن تتمكن باكستان من إقناع الصين بفك ارتباطها بطالبان قبل سحب القوات الأمريكية لضمان قوة واستقرار الحكومة المركزية. لكن، عكس رغبة واشنطن وكابول، تمكَّنت باكستان وطالبان من إقناع الصين بقدرتهما على ضمان عدم استغلال الأراضي الأفغانية من قبل المقاتلين الإيغور؛ لشن أعمال عدائية ضد الصين. وجاء ذلك متصلًا مع القناعة الصينية بأن هزيمة طالبان في الحرب باتت هدفًا بعيد المنال[١٣].

ولاشك أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، سيؤثر على رؤية الصين لمصالحها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية بشكل مباشر.

وتتركز المصالح الأمنية الأساسية للصين في جنوب آسيا في منع تطرف أقلية الإيغور المسلمة في إقليم شينجيانغ الحدودي، خصوصًا مع رغبة مقاتلين ينتمون للإيغور في العودة من سوريا.

وفي أفغانستان، تتخوف الصين من وحدات تابعة لمقاتلين سابقين في حركة تركستان (أو شرق تركستان) ينتشرون بين صفوف حركة طالبان، منذ نجاح الحركة في السيطرة على إقليم بادخشان وممر واخان الواقعين بالقرب من الحدود الصينية عام ٢٠١٩.

وقد حرصت الصين على تضمين مخاوفها من دعم المقاتلين الإيغور في اتفاقات «حُسْن الجوار» التي وقعتها مع دول وسط آسيا، وفي بروتوكول مكافحة الإرهاب الخاص بمنظمة شانغهاي للتعاون.

ويشكل صعود تنظيم «داعش- خرسان»، أحد مصادر القلق الصيني أيضًا، إذ يُعَد التنظيم عامل جذب للمقاتلين الإيغور المنشقين عن صفوف حركة طالبان. ورغم محاولة الحركة وضع «داعش-خراسان» تحت السيطرة، تخشى بكين عدم استمرار ذلك طويلًا بعد انسحاب القوات الأمريكية.

ويُتوقَّع أن تُوظف الصين نفوذها الاقتصادي في كل من إيران وباكستان، إلى جانب التقاء مصالح الدول الثلاث فيما يتعلق بنفوذ الغرب والهند في أفغانستان، لإنشاء شراكة ثلاثية تشبه التحالف الأمني؛ لضمان عدم تحوُّل أفغانستان إلى منطلق للجماعات الإرهابية، إلى جانب حصار نفوذ الهند وضمان توازن القوى بين الحكومة وحركة طالبان. وتفتح هذه المعادلة بعض نوافذ الفرص أمام دول مجلس التعاون الخليجي؛ لمواجهة التمدد الإيراني، والقيام بدور جديد وحذر في أفغانستان[١٤].

ج)- الاتحاد الأوروبي:

لم تتبن دول الاتحاد الأوروبي موقفًا جماعيًّا تجاه التطورات في أفغانستان، حيث بدا هناك صمت من جانب قوى أوروبية كبرى مثل بريطانيا، وفرنسا، فيما جاء الموقف

الألماني أكثر وضوحًا، وربما يفسر الموقف الأوروبي بضآلة المصالح الإستراتيجية للقارة العجوزة في أفغانستان، مقارنة بمصالحها في الشرق الأوسط والخليج.

فقد أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في عدة تصريحات على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي الحوار مع طالبان بعد سيطرتها على أفغانستان، وذلك للحفاظ على المكاسب التي تحققت في أفغانستان منذ نشر قوات حلف شمال الأطلسي، لكنها أكدت رفضها لأي اتفاقات أو تفاهمات غير مشروطة مع الحركة، وقالت: «إن طالبان حقيقة واقعة في أفغانستان»، موضحة أن «هذا الواقع الجديد مرير، لكن علينا مواجهته»[١٥].

٢. القوى الإقليمية:

أ)- إيران:

شهدت الفترة الأخيرة تقاربًا واضحًا بين إيران وحركة «طالبان» على الرغم من الخلافات السياسية والأيديولوجية المذهبية الشاسعة بينهما.

وهذا التقارب يعني- حتى الوقت الراهن- أن إيران لم تعد تنظر إلى «طالبان» باعتبارها عدوًا كما كان الأمر في السابق، لكن الحركة لم تصل إلى درجة الصديق لطهران بعد.

وتسعى إيران منذ زمن للعب دور كبير في أفغانستان نتيجة لعلاقتها الوثيقة مع قبائل الهزارة الشيعية، وتطمح طهران إلى أخذ مكانة واشنطن بعد رحيل القوات الأجنبية مثلما فعلت في العراق، وإن كان هذا سيكون شديد الصعوبة لاختلاف ظروف أفغانستان والقوى التي تهيمن على شعوبها من تلك التي كانت في العراق والتي تم التمدد الإيراني داخلها

بتواطؤ مع القوات الأميركية التي قامت بتصفية كل مقاومة ذات شأن قد تعيق الهيمنة الإيرانية.

وعقب عودة «طالبان» للحكم، أكدت التصريحات الصادرة من طهران على أن المصلحة الإيرانية العليا تحتم إقامة علاقات وثيقة مع الحركة، وذلك على نحو ما صرح رئيس فيلق القدس التابع للحرس الثوري قاسم قاآني[١٦].

ب)- تركيا:

تسعى تركيا التي ليس لها حدود مع أفغانستان- بعكس الحدود الإيرانية/ الأفغانية المشتركة البالغة نحو ١٤٣ كم- إلى ممارسة نفوذ أمني واقتصادي في هذا البلد. وتعول تركيا على باكستان من أجل تأمين تفاهمات مبدئية بين أنقرة وطالبان.

في المقابل، ما يزال موقف «طالبان» من التعاون مع تركيا يتسم بدرجة عالية من الغموض إن لم يكن التضارب، ففي وقت عبر مسئولون في الحركة عن ترحيبها بالتعاون مع تركيا لما يربط أنقرة وكابول من علاقات تاريخية واجتماعية وثقافية، أكد الناطق الرسمي باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في عدم القبول باستمرار القوات التركية في مطار كابول، داعيًا إياها إلى الرحيل الفوري[١٧].

وعمومًا، ثمة مجموعة من الاعتبارات والدوافع المحركة للموقف التركي النشط تجاه أفغانستان في ظل الحكم الجديد:

١- توسيع النفوذ السياسي لأنقرة في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان التي وصفها وزير الدفاع التركي بأنها «قلب آسيا».

٢- زيادة الفرص الاستثمارية التركية في أفغانستان التي ما تزال بلدًا بكرًا من الناحية الاقتصادية والمالية، بالنظر إلى حجم وقيمة مشاريع وصفقات إعادة الإعمار لبلد يخوض حروبًا منذ أكثر من أربعة عقود.

٣ـ إمكانية استغلال الوجود التركي، سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، كورقة مساومة سواء ضد إيران، أو الولايات المتحدة وأوروبا.

٤ـ اتخاذ خطوة استباقية بمنع نزوح لاجئين أفغان إلى تركيا، التي كانت ملجأ للاجئين من أفغانستان باعتبارها بوابة للعبور إلى أوروبا أو الاستقرار بها في أسوأ الأحوال.

ج)- باكستان:

من المنتظر أن تصبح باكستان قلب المعادلة الجديدة في أفغانستان. وقد رفضت الصين ضغوطًا سابقة من قبل كابل وواشنطن لإقناع باكستان بفك ارتباطها بحركة طالبان، التي ترى فيها باكستان عامل توازن في صراعها مع الهند، وأكبر أرصدتها الجيوسياسية في أفغانستان.

وتتَّفق بكين وإسلام أباد في ضرورة عرقلة تطويق باكستان بواسطة أفغانستان والهند بعد الانسحاب الأمريكي. كما تلعب باكستان دور الضامن لعدم دعم طالبان في المستقبل لأي هجمات على الأراضي الصينية. وفي المقابل، يُمثِّل الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني بالنسبة لبكين القاعدة الأساسية التي يقوم عليها طموح الصين؛ لربط دول المنطقة عبر مشاريع الحزام والطريق والسيطرة عليها اقتصاديًّا في المستقبل[١٨].

خامسًا- دول مجلس التعاون الخليجي وتطورات المشهد الأفغاني:

ترتبط دول الخليج العربية بعلاقات تاريخية على مدى عقود طويلة مع أفغانستان، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم القائم في كابول.

ويعزى ذلك إلى القرب الجغرافي بين دول الخليج وأفغانستان مقارنة ببقية الدول العربية، إذ إن دول الخليج هي أكثر الدول لديها علاقات تجارية واجتماعية تاريخية مع أفغانستان، علاوة على وجود نحو ١٥٠ ألف أفغاني مقيم في دول الخليج.

كما أن أفغانستان تحتاج دول الخليج للتواصل مع العالم الخارجي عبر مطاراتها وموانئها ومصارفها وبالتالي بعيدًا عن هوية من يحكم في أفغانستان، ستكون دول الخليج في مقدمة الدول العربية التي ستراقب ما يجري عن كثب؛ لإعادة علاقاتها الطبيعية مع أفغانستان.

وكانت دول الخليج اعترفت بحكم «طالبان» عند صعودها للسلطة لأول مرة عام ١٩٩٦م، إلا أن بعض العواصم الخليجية، خاصة الرياض وأبو ظبي، قطعتا العلاقات مع طالبان في سبتمبر ٢٠٠١ بعد هجمات ١١ سبتمبر؛ بسبب إيواء الحركة لكبار قادة تنظيم «القاعدة» الإرهابي وفي مقدمتهم أسامة بن لادن، حيث تبنى هذا التنظيم تلك الهجمات التي راح ضحيتها آلاف الضحايا بين قتيل ومصاب.

ومنذ عام ١٩٩٨م، جمدت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع طالبان؛ لرفض الأخيرة تسليم بن لادن.

وتتباين مواقف دول الخليج إزاء الأوضاع الجديدة في كابول، فعلى سبيل المثال، تعد قطر أكثر دول مجلس التعاون تأهيلًا للعب دور نشط في التعامل مع طالبان بعد عودتها مجددًا إلى سدة الحكم في كابول؛ وذلك بالنظر إلى دور الدوحة في رعاية مفاوضات السلام الأفغانية التي أسفرت عن اتفاق أميركي مع طالبان لوقف القتال. كما تستضيف قطر مكتبًا لتمثيل طالبان.

ومن ضمن المؤشرات المهمة في الوقت الراهن، سعي قطر إلى تسلم إدارة وإعادة تأهيل مطار كابول بعد انسحاب القوات الأميركية[١٩].

وإجمالًا، اتسم الموقف الخليجي العام تجاه التطورات الأخيرة في أفغانستان بالحذر والترقب، حيث دعت مملكة البحرين إلى عقد لقاء تشاوري لبلورة موقف جماعي خليجي موحد تجاه المشهد الأفغاني بعد عودة «طالبان».

فقد قادت مملكة البحرين - في إطار رئاستها للدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - جهود التنسيق والتشاور مع بقية دول المجلس إزاء تطورات الأوضاع الأخيرة في أفغانستان، كما أعربت المملكة العربية السعودية عن أملها في استقرار الأوضاع في أفغانستان بأسرع وقت ممكن.

ولاشك أن هذه الخطوة بالغة الأهمية على طريق التنسيق الجماعي الخليجي بما يُعظم من الفوائد القطرية والجماعية لدول مجلس التعاون وتجنب تضارب المصالح تجاه التحولات المتلاحقة في المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج العربي.

سادسًا - الاستنتاجات والتَّوصيات:

في ضوء ما سبق؛ يمكن استنتاج مجموعة من الاستنتاجات العامة، واقتراح عدد من التوصيات الكلية، وذلك على النحو التالي:

١. الاستنتاجات:

- يُرجح أن تكون أفغانستان مجالًا لتنافس القوى الدولية والإقليمية خلال المرحلة المقبلة، كما لا يستبعد أن تصبح ساحة جديدة لتصفية الحسابات

ومسرحًا للمعارك الاستخباراتية، خاصة إذا فشلت حركة «طالبان» في كسب شرعية الرأي العام الأفغاني وثقته، وأخفت في فك العزلة الدبلوماسية الدولية الراهنة، حيث ستكون البيئة مناسبة لانزلاق أفغانستان من جديد إلى حرب أهلية قد تستمر عقودًا أطول هذه المرة وربما إلى الأبد.

- ستكون دولة قطر أكثر أعضاء مجلس التعاون الخليجي تأهيلًا للعب دور نشط في التعامل مع حركة «طالبان» بعد عودتها مجددًا إلى سدة الحكم في كابول.
- من غير المرجح أن تخرج أو تبتعد الولايات المتحدة عن منطقة الشرق الأوسط برغم خروجها من أفغانستان، وذلك بالنظر إلى استمرارية مصالحها الإستراتيجية الحيوية في المنطقة خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير.

٢. التوصيات:

- يجدر بدول مجلس التعاون الخليجي التحلي- كعادتها- بالتريث والتأني بشأن الاعتراف الرسمي بحركة «طالبان» كمسيطر على السلطة في أفغانستان.

إذ من المرجح أن تنتهج دول الخليج العربية - كما هو شأن بقية دول العالم ووفقًا لما تفرضه معطيات السياسة الدولية - السيناريو البراغماتي / الواقعي القائم على الاعتراف بحركة «طالبان» كأمر واقع.

لكن يوصى بأن يتوقف الأمر عند مجرد الاعتراف السياسي بحكم الحركة دون التعجل بأن يرتقي ذلك إلى مرحلة متقدمة تصل إلى حد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العواصم الخليجية و«أفغانستان-طالبان».

- من الأهمية بمكان أن تراقب دول مجلس التعاون بكل دقة، التطورات اللاحقة بين إيران وحركة «طالبان»، وماهية العلاقات المستقبلية بينهما، واستشراف تأثيرات ذلك على المعطيات الإستراتيجية في المنطقة وتوازنات القوى بها.
- يبدو التنسيق الجماعي والموقف الموحد خليجيًّا مهمًّا للغاية بشأن التطورت في المشهد الأفغاني، إذ إنه من شأن ذلك أن يُعظم من الفوائد القطرية والجماعية لدول مجلس التعاون وتجنب تضارب المصالح تجاه التحولات المتلاحقة في المحيط الجغرافي لمنطقة الخليج العربي.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية:

- وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٨/ ٩/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ووكالة «رويترز»، ووكالة «شينخوا» الصينية، و«روسيا اليوم»: ٩/ ٩/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٧/ ٩/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، ١٦/ ٨/ ٢٠٢١م.
- محمد عبد الباسط، ٦ أخطاء استراتيجية أفشلت واشنطن في أفغانستان، جريدة «الجريدة» الكويتية بالتعاون مع جريدة «ناشيونال إنترست» الأميريكية، ٢٢/ ٨/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٨/ ٩/ ٢٠٢١م.
- وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، ووكالة الأنباء الفرنسية(أ.ف.ب)،٢٥/ ٨/ ٢٠٢١م.
- وكالة «فارس» للأنباء شبه الرسمية ، ٣/ ٩/ ٢٠٢١م
- وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ١٧/ ٨/ ٢٠٢١م.
- https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/08/18/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9 %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8

%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B4%D8%B1%D9%81-%D8%BA%D9%86%D9%8A-%D8%A-8%D8%AA%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

- https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%80-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/a-58993451

٢. المراجع الأجنبية:

- Alia Shoaib, «Why the US-trained Afghan National Army have been Defeated with Ease by the Taliban,» Business Insider, 14/8/2021,: https://bit.ly/3jXOpk9, and Robbie Gramer, «How Did Things Go So Bad So Fast in Afghanistan?» Foreign Policy, 12/8/2021,: https://bit.ly/37MvN0T

- https://epc.ae/ar/topic/mawqie-alsiyn-fi-afghanistan-baed-alain-sihab-alamrikii-altahadiyat-walfuras

- Kathy Gannon, «US left Afghan Airfield at Night, didn't Tell New Commander,» The Associated Press, 6/7/2021,: https://bit.ly/2VSZefr

- New China-Pakistan Axis Undermines U.S. in Afghanistan, Strengthens Uighur Persecution.» U.S. News & World Report, U.S. News & World Report, www.usnews.com/news/world-report/articles/2020-08-06/new-china-pakistan-axis-undermines-us-in-afghanistan-strengthens-uighur-persecution, and Sharma, Raj. «US Pullout From Afghanistan Could Deepen Russia-China Competition In Central Asia | ORF 2021, -https://www.orfonline.org/expert-speak/us-pullout-from-afghanistan-could-deepen-russia-china-competition-in-central-asia-54685

- Newspapers, News agencies & Electronic Websites:

The Editorial Board, «Biden Takes the Easy Way out of Afghan-

istan. The likely Result is Disaster,» The Washington Post, 13/4/2021, https://wapo.st/2UmDo2S

-Talal Ansari, Max Rust &Andrew Mollica, «How the Taliban Took over of Afghanistan's Provincial Capitals Is Unfolding,» The Wall Street Journal, 13/8/20212,: https://on.wsj.com/37O-dEzx

الهوامش:

1.https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/08/18/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B4%D8%B1%D9%81%D8%BA%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A5%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9

٢. وكالة الانباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٨/ ٩/ ٢٠٢١م.

٣. وكالة الأنباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ووكالة «رويترز»، ووكالة «شينخوا» الصينية، و«روسيا اليوم»: ٩/ ٩/ ٢٠٢١م.

٤. وكالة الانباء الفرنسية (ا.ف.ب)، ٧/ ٩/ ٢٠٢١م.

٥. وكالة الانباء الألمانية (د.ب.أ)، ١٦/ ٨/ ٢٠٢١م.

6. The Editorial Board, «Biden Takes the Easy Way out of Afghanistan. The likely Result is Disaster,» The Washington Post, 13/4/2021, https://wapo.st/2UmDo2S

7. Remarks by President Biden on the Drawdown of U.S. Forces in Afghanistan,» The White House, 8/7/2021,: https://bit.ly/3yTo9xD

8. Talal Ansari, Max Rust &Andrew Mollica, «How the Taliban Took over of Afghanistan's Provincial Capitals Is Unfolding,» The Wall Street Journal, 13/8/20212,: https://on.wsj.com/37OdEzx

9. Kathy Gannon, «US left Afghan Airfield at Night, didn't Tell New Commander,» The Associated Press, 6/7/2021,: https://bit.ly/2VSZefr

10. Alia Shoaib, «Why the US-trained Afghan National Army have been Defeated with Ease by the Taliban,» Business Insider, 14/8/2021,: https://bit.ly/3jXOpk9, and Robbie Gramer, «How Did Things Go So Bad So Fast in Afghanistan?» Foreign Policy, 12/8/2021,: https://bit.ly/37MvN0T,\

١١. محمد عبد الباسط، ٦ أخطاء استراتيجية أفشلت واشنطن في افغانستان، جريدة «الجريدة» الكويتية بالتعاون مع جريدة «ناشيونال انترست» الأميريكية، ٢٢/ ٨/ ٢٠٢١م.

١٢. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٨/ ٩/ ٢٠٢١م.

13. https://epc.ae/ar/topic/mawqie-alsiyn-fi-afghanistan-baed-alainsihab-alamrikii-altahadiyat-walfuras

14. New China-Pakistan Axis Undermines U.S. in Afghanistan, Strengthens Uighur Persecution.» U.S. News & World Report, U.S. News & World Report, www.usnews.com/news/world-report/articles/2020-08-06/new-china-pakistan-axis-undermines-us-in-afghanistan-strengthens-uighur-persecution, and Sharma, Raj. «US Pullout From Afghanistan

Could Deepen Russia-China Competition In Central Asia | ORF 2021, https://www.orfonline.org/expert-speak/us-pull-out-from-afghanistan-could-deepen-russia-china-competition-in-central-asia-54685

١٥ . وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، ووكالة الأنباء الفرنسية(أ.ف.ب)،٢٥/ ٨/ ٢٠٢١م.

١٦. وكالة «فارس» للأنباء شبه الرسمية ، ٣/ ٩/ ٢٠٢١م

١٧. وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ١٧/ ٨/ ٢٠٢١م.

18. Ghulam Ali (2020) China–Pakistan cooperation on Afghanistan: assessing key interests and implementing strategies, The Pacific Review, DOI: 10.1080/09512748.2020.1845228

19.https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%80-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/a-58993451